١٢. القراءات فى ضوء الدراسة والبحث (*)

ما القرآن؟ وما القراءات؟

قبل أن أبدأ بحثى أحب أن أبين معنى هاتين الكلمتين اللتين نكثر من تكرارهما على الألسنة، ونتناول كلمة **قرآن**:

ـ الشافعى يرى أن القرآن اسم علَم غير مشتقّ خاص بكلام الله تعالى.

ـ الأشعرى والفراء والزجاج وقطرب يرون أن القرآن مشتق ولكنهم اختلفوا فى مادة اشتقاقه.

فالفراء والزجاج وقطرب يرون أن القرآن مشتق ولكنهم اختلفوا فى مادة اشتقاقه: فالفراء يرى أنه مشتق من القرائن، لأن الآيات يصدق بعضها بعضا، ويشابه بعضها بعضها وهى قرائن.

ـ الزجاج يرى أنه وصف على فُعلان مشتق من القرء بمعنى الجمع، ومنه قرأت الماء فى الحوض أى جمعته.

ـ قطرب يقول: إنما سمى قرآنا، لأن القارىء يظهره ويبينه من فمه أخذاً من قول العرب: ما قرأت الناقة سلًى قط أى ما رمت بولد أى ما أسقطت ولدا، والقرآن يلفظه القارىء من فيه ويلقيه فيسميه قرآناً.

والسيوطى فى الإتقان يرى أن المختار عنده فى هذه المسألة ما نص عليه الشافعىّ.

وفى رأيى أن أسهل الآراء هو رأى ابن عطية الذى يرى أنّ القرآن مصدر من قولك: قرأ الرجل ـ إذا تلا ـ يقرأ قرآناً وقراءة ولا أدل على ذلك من قول حسان رضى الله عنه يرثى عثمان بن عفان رضى الله عنه.

ضحوا بأشمط عنوان السجود به يُقَطِّع الليل تسبيحاً وقرآنا.

أى قراءة. وسمى «أيضاً بالكتاب» «ذلك الكتاب» والفرقان «تبارك الذى نزل الفرقان على عبده» والذكر «وإنه لذكر لك ولقومك»، «إن هو إلاَّ ذكر للعالمين».

(*) نشر فى مجلة الموسم الثقافى عام ١٤٠٦ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧م ـ جامعة الكويت .

أما كلمة قراءة أو قراءات: فهى اختلاف ألفاظ الوحى فى الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما.

ـ المقرىء: هو العالم بالقراءات ورواها مشافهة، فلو حفظ الشاطبية مثلاً فليس له أن يقرأ بما فيها إن لم يشافهه من فوقه به مسلسلاً، لأن فى القراءات شيئاً لا يحكم إلا بالسماع والمشافهة.

ـ القارىء : المبتدىء من عرف ثلاثاً من القراءات.

ـ المتوسط : من عرف أربعاً أو خمساً.

ـ المنتهى : من عرف أكثر القراءات وأشهرها.

* * *

قسمت البحث إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: توثيق النص القرآنى.

القسم الثانى: كيف نشأت القراءات؟

القسم الثالث: الرسم العثمانى وعلاقته بالقراءات القرانية.

أما القسم الأول، وهو توثيق النص القرآنى. فهذا التوثيق مرّ بعدة خطوات:

١ ـ نزول القرآن الحكيم منجماً أو مجزأ: ونزوله على هذه الكيفية يساعد على حفظه وتثبيته فى الصدور. ومن ثم رد الله تعالى أبلغ رد على هؤلاء الذين تساءلوا لِمَ لم ينزل القرآن عليه جملة واحدة، كما نزلت التوراة على موسى، وكما نزل الإنجيل على عيسى؟ «وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلا»[الفرقان/ ٣] .

وفى الحقيقة تناول الاجابة عن هذا السؤال الفخر الرازى فى تفسيره حيث ذكر سبب

النزول منجماً: ولا أستطيع أن أسرد إجاباته المتعددة عن هذا السؤال، وإنما اكتفى بتلخيصها، وأحب أن اذكر القارئ الكريم أن القرآن الكريم نزل فى اثنتين أو ثلاث وعشرين سنة.

قال الفخر الرازى مجيباً عن هذا التساؤل:

١ -: إن النبى عليه السلام لم يكن من أهل القراءة والكتابة، فلو نزل عليه ذلك جملة واحدة كان لا يضبطه، ولجاز عليه الغلط والسهو.

٢ ـ إن من كان القرآن عنده جملة واحدة ربما اعتمد على الكتاب وتساهل فى الحفظ، فالله تعالى ما أعطاه القرآن دفعة واحدة بل كان ينزل عليه جزءا جزءاً، ليكون حفظه له أكمل، وليكون أبعد له عن التساهل، وقلة التحصيل.

٣ ـ لو نزل القرآن جملة واحدة لنزلت الشرائع بأسرها دفعة واحدة على الخلق فكان يثقل عليهم ذلك، وحينما نزل مفرقا نزلت التكاليف قليلا قليلا فكان تحملها أسهل.

٤ ـ لما عجز العرب عن الإتيان بمثله مفرقاً كان ذلك دليلاً على عجزهم أن يأتوا بمثله جملة.

٥ ـ القرآن الكريم كان ينزل بحسب أسئلتهم، والوقائع الواقعة لهم فكانوا يزدادون بصيرة. إلخ ما قال.

والخطوة الثانية فى التوثيق: كتابته حين النزول، فقد كان للرسول ﷺ كتاب وحى بذلوا أنفسهم فى إتقانه، وتلقوه منه عليه السلام حرفا حرفا لم يهملوا فيه حركة ولا سكونا ولا إثباتاً ولا حذفا. ولا دخل عليهم فى شىء منه شك ولا وهم.

وهنا نشير إلى مشكلة أثارها بعض المستشرقين وعلى رأسهم أرثر جفرى.

هؤلاء المستشرقون ينكرون كتابة القرآن الكريم حين نزوله على الرسول عليه السلام اعتماداً على بعض الأحاديث التى رواها ابن أبى داود فى كتاب المصاحف، ومن المحققين لهذا الكتاب أرثر جفرى، ومن هذه الأحاديث أن النبى عليه السلام «قبض ولم يجمع من القرآن شىء» ويؤيد جفرى هذا الحديث الذى ساقه ابن أبى داود بقوله: وهذا يطابق ما روى من خوف عمر بن الخطاب وأبى بكر الصديق لما استحر القتل بالقراء إلى أن يقول: وسبب

الخوف هو قتل القراء الذين كانوا قد حفظوا القرآن، ولو كان القرآن قد جمع وكتب لما كانت هناك علة لخوفهما.

وأطلت التفكير فى هذا القول فهديت إلى أن وراء هذا الرأى الاستشراقى التشكيك فى نص القرآن الكريم، لأن الذاكرة لا تستطيع أن تمسك على كل ما فيها فترة طويلة وذلك يؤدى إلى نقص فى النص القرانى أو زيادة عليه ويكون شأنه شأن الشعر المروى عرضة للتغيير والتبديل.

ولو صح هذا الحديث الذى اعتمد عليه المستشرقون فى أن النبى عليه السلام قبض ولم يجمع فى القرآن شىء فليس معناه أنه لم يكن مكتوباً حينذاك بل المراد أنه لم يجمع فى مصحف.

وقد أشار إلى ذلك السيوطى فى إتقانه فقال: قال الخطابى: إنما لم يجمع صلى الله عليه وسلم القرآن فى مصحفه لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته عليه السلام ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك» أى كتابة القرآن فى مصحف.

على أن هناك أحاديث تنص صراحة على كتابة القرآن فى عهد الرسول عليه السلام فقد روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «لا تكتبوا عنى شيئاً سوى القرآن فمن كتب عنى شيئاً سوى القرآن فليمحه».

وردى على هولاء المستشرقين فى الشق الثانى من آرائهم وهو خوف عمر بن الخطاب وأبى بكر الصديق حين استحرّ القتل يوم اليمامة بالقُرَّاء فهذا استدلال فى غير موضعه، لأن خوفهما زيادة تحرٍّ فى صيانة القرآن الكريم وحفظه ليلتقى المحفوظ فى ذاكرة القراء بالمكتوب فى المصحف فلا تكون هناك فجوة بينهما وذلك لأن طريقة أداء المكتوب لا تأتى إلا عن طريق التلقين والرواية، ومن ثم نشأ خوف الخليفتين الجليلين من أن يموت القراء فتتعثر طريقة الأداء.

ومالى أذهب بعيدا فهناك مستشرقون منصفون وقفوا ضد هذا الرأى حيث قالوا ما نصه: «بين أيدينا كتاب معاصر فريد فى أصالته وفى سلامته لم يشك أحد فى صحته كما أنزل أى شك جدى، وهذا الكتاب هو القرآن، وهو اليوم كما كان يوم كتب لأول مرة تحت إشراف محمد إلى أن يقول: وإن الحسنة الوحيدة فى طريقة زيد أنها كانت أمينة فوق الشبهات فلم

يفعل شيئاً ليضيف فقرات أو يضع جمل ربط أو يحذف أو ينسخ، لقد عمل بإخلاص لايمكن تصوره إلى أن يقول: والمهم هو أن القرآن هو العمل الوحيد الذى عاش دون أن يبدل فيه ثم قالوا: ولا يوجد شيء يمكن أن يقارن بهذا أدنى مقارنة فى الديانة اليهودية ولا فى الديانة المسيحية...

والخطوة الثالثة فى التوثيق متمثلة فى التنافس الكبير على حفظ القرآن الكريم وكثرة تلاوته فالرسول عليه السلام يقول لعبد الله بن عمرو بن العاص:

اقرأ القرآن فى كذا ليلة يدعوه إلى التيسير وهو يقول: إنى أطيق أكثر من ذلك إلى أن قال له: اقرأ القرآن فى ثلاث ليال.

والخطوة الرابعة فى التوثيق متمثلة فى أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يعرضون ما يحفظونه على رسول الله ﷺ، ونذكر من هؤلاء ابن مسعود الذى يقول: قال لى رسول الله ﷺ: اقرأ على ففتحت سورة النساء فلما بلغت: «فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد» فقال: حسبك الآن.

والخطوة الأخيرة فى التوثيق ممثّلة فى أن جبريل كان يعارض النبى ﷺ بالقرآن كل سنة فى شهر رمضان(١).

توثيق النص القرآنى فى عهد أبى بكر الصديق.

فى عهد أبى بكر رضى الله عنه بدأت المرحلة الثانية من مراحل توثيق النص القرآنى.

وكانت ظروف الدولة الإسلامية بمقتضى الأحداث التى وقعت فيها تستوجب من أبى بكر أن يقف هذا الموقف الكريم من القرآن العظيم، فيعمل على جمعه فى مصحف صوناً له من التحريف ومبالغة فى الدقة والتحرى.

ونترك زيد بن ثابت كاتب الوحى على عهد رسول الله ﷺ ليحدثنا عن قصة توثيق النص القرآنى بكتابته فى مصحف موحد يقول زيد ما نصه: «أرسل إلى أبو بكر عقب مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عمر أتانى فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقرّاء القرآن، وإنى أخشى أن يستحر القتل بالقراء فى المواطن فيذهب كثير من

(١) انظر كتابى: القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية فى هذه القضية.

القرآن وإنى أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هو والله خير، فلم يزل يراجعنى حتى شرح الله صدرى لذلك ورأيت فى ذلك الذى رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحى لرسول الله ﷺ فتتبع القرآن، اجمعه. قال زيد: فوالله لو كلفونى فى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أمرنى به من جمع القرآن»[1].

وليس هناك شك فى أن جمع القرآن فى عهد أبى بكر كان يسير على خطة علمية منظمة تتميز بالدقة، والإتقان والمبالغة فى الاحتياط.

فعن عبدالرحمن بن حاطب: قال: قدم عمر، فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأت به.... وكان زيد لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان ويعلق السيوطى على هذا الخبر الأخير بقوله: «وهذا يدل على أن زيدا كان لا يكتفى بمجرد وجدانه مكتوباً[2] حتى يشهد به من تلقاه سماعاً مع كون زيد كان يحفظ، فكان يفعل ذلك مبالغة فى الاحتياط. ومن المسلم به فى هذه المرحلة أن جمع أبى بكر كان مشتملاً على سبعة الأحرف التى نزل القرآن بها، ولم يخصّ أبو بكر فى جميعها حرفاً بعينه.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الموقف هل كان مصحف أبى بكر ملزماً للجميع أو كانت هناك مصاحف بجانبه؟

الواقع: أنه بجانب مصحف أبى بكر كانت هناك مصاحف خاصة لبعض كبار الصحابة الذين سجلوا فيها ما سمعوه من النبى ﷺ.

وأبو بكر لم يمنع القراءة فى هذه المصاحف لقرب عهده من عهد النبى ﷺ، ولم تحدث وقائع ذات بال فى قراءة القرآن تدل على خلاف، أو تشير إلى نزاع.

ومن أشهر هذه المصاحف مصحف على، ومصحف أبى، ومصحف ابن مسعود.

ونحن إذا نظرنا إلى هذه المصاحف لانجد اختلافاً كبيراً بينها وإن وجد بعض الاختلاف فمرجعه ترتيب السور لا اختلاف النص بالزيادة أو النقصان.

---

(١) الإتقان ١/ ٥٧.

(٢) الإتقان ١/ ٥٨.

من أجل تعدد المصاحف بجانب مصحف أبى بكر وانتشار القراء فى الأمصار تعددت القراءات وثار الجدل، واحتدم النزاع، واتسعت الفروق بين القراءات، وأطلّت الفتنة برأسها على كتاب هذه الأمة فهيأ الله الخليفة الورع عثمان بن عفان ليقضى على كل فتنة تحاول أن تمس جلال القرآن الكريم.

وبتوفيق الله وإلهامه قام عثمان رضى الله عنه بالمرحلة الثالثة لتوثيق نص القرآن الكريم وهى المرحلة الأخيرة التى امتدّت إلى عصرنا هذا وستمتد إلى العصور الأخرى حتى تقوم القيامة وها نحن أولاء نطرق باب الحديث فيها.

توثيق النص القرآنى فى عهد عثمان رضى الله عنه.

«حدث ابن شهاب عن أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان بن عفان، وكان يغازى أهل الشام مع أهل العراق مع فتح أرمينية وأذربيجان فأفزعه اختلافهم فى القراءة.

قال: يا أمير المؤمنين: أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا فى الكتاب كما اختلفت اليهود والنصارى، فبعث عثمان إلى حفصة أن أرسلى إلينا بالصحف ننسخها فى المصاحف، ثم نردها عليك فأرسلتها إليه، فأمر عثمان زيد بن ثابت، وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص، وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوا الصحف فى المصاحف»[1].

فلما تم لهم ذلك، ونقلت الصحف فى المصاحف بعث عثمان إلى كل أفق مصحفاً من تلك المصاحف التى نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة أو مصحف أن يحرق»[2]. على ضوء هذا النص يتضح لنا أن هذه المرحلة فى الحركة القرآنية التى قام بها عثمان رضى الله عنه امتداد للمرحلة السابقة التى قام بها أبو بكر، بيد أن الجديد فى حركة عثمان أنه جمع الناس على مصحف واحد، وحرق ماعداه على حين كانت مصاحف كبار الصحابة تقرأ فى عهد أبى بكر، وكانت مصونة لا تمس.

ومن هنا وجهت موجات من النقد لعثمان رضى الله عنه وحاولت بعض كتب الطبقات والتاريخ أن تجعل من ابن مسعود مصدراً لهذا النقد، فقد قال ابن شهاب: «أخبرنى عبدالله ابن عبدالله بن عتبة أن عبدالله بن مسعود قال: يا معشر المسلمين أعزل عن كتابة المصحف،

(١) مقدمتان في علوم القرآن ص١٨-١٩.
(٢) المرجع السابق والصفحة.

ويولاها رجل، والله لقد أسلمت وإنه لفى صلب رجل كافر، يريد زيد بن ثابت. قال ابن شهاب: فبلغنى أنه كره ذلك من مقالة ابن مسعود رجال من أفاضل أصحاب رسول الله ﷺ»(١).

ووقفت أمام هذا الخبر طويلاً: كيف يصدر هذا عن ابن مسعود؟

قلت: لعل عثمان رضى الله عنه انفرد بهذا العمل وحده دون أن يستشير أولى الرأى من كبار الصحابة، وربما كانت الفتن التى أعلنت عن نفسها تجاه القرآن والقراءات تتطلب عملاً حاسماً سريعاً يضع الأمر فى نصابه ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو لأخذ الآراء أو مناقشتها فى أمر خطير يتطلب عملاً عاجلاً سريعاً.

وفى غمار هذه الأحداث تولى زيد كتابة المصحف دون ابن مسعود مما أثار انفعاله.

أقول: كنت أميل إلى هذا الاتجاه، وأميل إلى أن ثورة ابن مسعود انفعالات صدرت لأنه كان يود أن يسهم فى هذا العمل الخطير الذى تتوحد به الأمة لولا أنى وقفت على نص آخر يثبت أن عمل عثمان جاء ثمرة لإجماع الصحابة، وأنه لم يتفرد برأيه فى هذا العمل الخطير.

وبيان ذلك ما رواه مصعب بن سعد قال: «لما كثر اختلاف الناس فى القرآن قالوا: قراءة ابن مسعود، وقراءة سالم مولى حذيفة، قال فجمع أصحاب محمد ﷺ عثمان بن عفان فقال: إنى رأيت أن أكتب مصاحف على حرف زيد بن ثابت ثم أبعث بها إلى الأمصار قالوا: نعم ما رأيت»(٢).

إذن فعثمان رضى الله عنه جمع أصحاب محمد عليه السلام واستشارهم فى هذا الأمر، فقالوا: نعم ما رأيت.

ومن هنا لا يصح فى رأيى أن يقف ابن مسعود بعد هذا الاجماع موقف المعارض.

أكبر الظن أنها رواية مدسوسة نسبت إليه وهو منها برىء وقد اسعفنى فى الاستدلال على براءة ابن مسعود من هذه التهمة ما رأيته بعد طول بحث فى كتاب المصاحف حيث وضع مؤلفه عنوانا جاء فيه: رضا عبدالله بن مسعود لجمع عثمان رضى الله عنه فى المصاحف وقد جاء تحت هذا العنوان ما نصه.

---

(١) مقدمتان في علوم القرآن / ٢٠

(٢) المرجع السابق ص٤٤-٤٥.

«عن عثمان بن حسان العامرى عن الجعفى قال: فزعت فيمن فزع إلى عبد الله بن مسعود فى المصاحف فدخلنا عليه، فقال رجل من القوم: إنا لم نأتك زائرين، ولكنا جئنا حين راعنا هذا الخبر فقال:إن القرآن أنزل على نبيكم من سبعة أبواب على سبعة أحرف أوحروف»[1].

ومالى أذهب بعيداً وهذا على كرم الله وجهه الذى يحاول التاريخ ان يجعله خصما لبنى أمية يشيد بعمل عثمان ويبين: أنه ما فعل ذلك لهوى فى نفسه أو استبداد برأيه فيقول: «يامعشر الناس: اتقوا الله عز وجل وإياكم والغلو فى عثمان، وقولكم: حراق المصاحف، فوالله ما حرقها إلا عن كلامنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم»[2].

القسم الثانى: وهو نشأة القراءات:

لنا أن نتساءل هل تعددت قراءات القرآن الكريم فى عهد الرسول عليه السلام؟

والإجابة عن هذا السؤال بنعم، فما بين أيدينا من قراءات هو موصول السند والرواية إلى قراءة النبى صلى يالله عليه وسلم.

أول نص يطالعنا فى ذلك هو نص البخارى الذى رواه عن عمر بن الخطاب «قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرأ فيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره فى الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت من أقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ؟ قال: اقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت فإن رسول الله ﷺ قد اقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إنى سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: ارسله، اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التى سمعته يقرأ فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التى أقرأنى فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه»[3].

وقد تواترت رواية هذا الحديث الشريف فى صحة سنده ففى المسند الكبير للحافظ أبى يعلى «أن عثمان رضى الله عنه قال يوماً وهو على المنبر اذكر أن رجلاً سمع النبى ﷺ قال:

---

(١) المصاحف لابن أبي داود/ ١٨.
(٢) مقدمتان في علوم القرآن/ ٤٦.
(٣) صحيح البخاري ٦/ ١٨٥.

أنزل القران على سبعة احرف: كلها شاف كاف لما قام فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا ان الرسول ﷺ قال: انزل القرآن على سبعة احرف كلها شاف كاف. فقال عثمان وأنا أشهد معهم»[1].

وقد اختلف علماء العربية فى تفسير هذا الحديث الشريف اختلافاً كبيراً إلى حد أن روى له السيوطى فى كتابه: «الإتقان» أربعين وجهاً.

ومن علماء العربية الذين أدلوا بدلوهم فى مجال هذا الحديث ابن قتيبة ـ والطبرى ـ وأبو حاتم السجستانى ـ وابن أبى شامة والرازى، وقد سجّلنا أراء هؤلاء العلماء فى مقدمة معجم القراءات وفى كتابى: أثر القراءات القرآنية فى الدراسات النحوية ولنقتصر فقط من هذه الآراء على رأى الرازى.

يذهب الإمام أبو الفضل الرازى فى كتابه: «اللوائح» إلى أن الكلام لا يخريج عن سبعة أحرف فى الاختلاف.

الأول: اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث.

الثانى: اختلاف تصريف الأفعال من ماض، ومضارع، وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

السابع: اختلاف اللغات.

ولا يفوتنا أن نذكر أن رأى الرازى هذا اختاره اثنان من المحدثين أحدهما: الشيخ الزرقانى فى كتابه: مناهل العرفان فى علوم القرآن حيث يقول: «والذى نختاره بنور الله وتوفيقه من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازى فى اللوائح» وثانيهما: المرحوم الدكتور صبحى الصالح فإنه اختار رأى الرازى مع التعديل فيه، وهذا

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٢١.

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني - مطبعة الحلبي ، طبعة ثالثة ص١٤٨.

التعديل يتمثل فى الاختلاف بالحروف نحو يعلمون، وتعلمون، ثم نقد اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وامر فى جعلها وجها خاصاً قائماً برأسه مع أنه يندرج تحت وجه الاختلاف فى الإعراب ذكر ذلك فى كتابه «مباحث فى علوم القرآن»(١).

رأيى:

وفى رأيى أنه لا داعى لهذه الاختلافات، فالحديث معناه واضح لا يحتاج إلى تأويل أو تخريج.

ذلك لأنّ الرسول ﷺ بين لنا فى هذا الحديث أن القرآن الكريم نزل بلهجات متعددة من لهجات العرب ليتيح للعرب جميعاً أن يتدبروا معانيه، ويكثروا من التلاوة فيه، فنزل بهذه اللهجات للتيسير والتسهيل وإن كان معظمه بلغة قريش.

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يختارون من القراءات التى سمعوها ما وافق لهجتهم، ومن هنا كانت القراءات مرجعها الرّواية والنقل عن رسول الله ﷺ، وليس لأحد أن يقرأ بلغته كما يشاء.

ولعل معترضاً يقول: كيف تقول ذلك وقد وردت فى القرآن الكريم قراءة ابن مسعود: «عتىّ حين» و«حتى حين» سورة يوسف آية ٣٥؟

وللإجابة عن هذا الاعتراض أقول: إنّ ابن مسعود لعله سمع من النبى ﷺ هذه القراءة فى هذه الآية فحسب بدليل أن هذه القراءة لم تكن فى غير سورة يوسف مع تكرر «حتّى» فى غيرها وهذا يدل دلالة واضحة على التقيد بالقراءة المسموعة فحسب ولو كان هناك إطلاق للقراءة على حسب ما يدعى بعض المحدثين لقرئت حتى: عتى فى كل آية توجد فيها هذه ناحية.

وناحية أخرى قد يحتملها الموقف وهى أن ابن مسعود غلب عليه لسانه الهذلى فقرأها كما قرأ من غير أن يسمعها فنبهه عمر إلى أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش لا بلغة هذيل، ومعنى ذلك أن عمر أراد أن يسد باب القراءة الواسع باللغات المختلفة من غير أن تكون هناك روايات تسند إلى النبى ﷺ فى ذلك.

فالقراءات إذاً ليس مصدرها هذه اللهجات المتعددة، وإنما مصدرها قراءة النبى ﷺ.

---

(١) مباحث في علوم القرآن ص١٤٥، ١٤٦.

ومن أجل ذلك نحن ننكر رأى الدكتور طه حسين فى كتابه «الأدب الجاهلى» الذى ألفه فى صدر شبابه الفكرى ليخالف ما استقر عليه رجال الفكر والعلماء من قضايا شعرية، ومسلمات علمية.

أثار الدكتور طه حسين فى كتابه هذا مشكلة القراءات القرآنية ورأيه فيها كما يقول مانصه: «إن القراءات السبع ليست من الوحى فى قليل ولا كثير وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً، ولا مغتمزاً فى دينه، وإنما هى قراءات مصدرها اللهجات واختلافها، للناس أن يجادلوا فيها وأن ينكروا بعضها، وقد حاولوا فيها بالفعل وتماروا، وخطأ فيها بعضهم بعضاً. ولم نعلم أن أحداً من المسلمين كفر أحدا لشىء من هذا، وليست هذه القراءات بالأحرف السبعة التى أنزل عليها القرآن»(١).

لست أدرى ما الذى حمل طه حسين أن يلقى هذا الكلام على عواهنه؟ إن كل كلمة فى هذا النص تحمل دليل زيفها، وحجة بطلانها، ولو فكر قليلا لما تجرأ أن يصدر هذا الحكم قبل أن يلم بجوانب هذه القضية.

وقد تكلم الباحثون قبله فى القراءات واختلفوا، وتباينت أراؤهم ولكن أحداً منهم لم يقل مثل هذا القول.

وثمة دليل آخر يؤيد ما ذهبت إليه من أن القراءات ليس مرجعها اللغات المختلفة للقبائل على الإطلاق من غير أن تقيد بالسند والرواية أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه اختلف مع هشام بن حكيم فى قراءة سورة الفرقان كما بينت، وكلاهما قرشى، فبم نفسر هذا؟ هل اختلفت قريش، وهى قبيلة واحدة فى قراءتها؟

أكبر الظن أن المقاييس اللغوية الحديثة لاتثبت أمام هذه الحقيقة حقيقة اختلاف القبيلة الواحدة فى نطقها بعض الكلمات وإنما مرجع ذلك إلى أن أحدهما سمع من النبى ﷺ قراءة بعض آيات من سورة الفرقان بلهجة ما وسمعها الثانى بلهجة أخرى، فاخذ كل منهما بالقراءة التى سمعها، وهذا لا يتنافى فى أنهما قرآ بغير لهجتهما، لأن القرآن الكريم لم تنزل كل كلمة فيه بلهجات متعددة، وإنما نزل بعض آياته ببعض اللهجات فحفظها الصحابة كما سمعت بغض النظر عن تلاقيها مع لهجتهم أو عدم تلاقيها.

وقد وضع الأمر فى نصابه ابن حجر فى هذه القضية فى كتابه «فتح البارى» فقد جاء

(١) في الأدب الجاهلي ص٩٥ -طبع دار المعارف بمصر.

ما نصه: «نقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: أنزل القرآن أولاً بلسان قريش، ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرءوه بلغاتهم التى جرت عادتهم على استعمالها على اختلافهم فى الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمشقة.

قال ابن حجر معلقاً: وتتمة ذلك أن يقال: إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهى، أى أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها فى لغته، بل المراعى فى ذلك السماع من النبى ﷺ»(١).

أما الناحية العددية فى الحديث فإنى أوافق استاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم انيس على أن المراد بالسبعة مجرد التعدد وليس المراد قصر الأحرف على العدد سبعة، وذلك لأن العدد سبعة يعبر عن الكثرة والتعدد فى الأساليب العربية(٢). وقد قمت بإحصاء للفظ كلمة سبع أو سبعة فى القرآن الكريم، وفى كتب الصحاح فوجدتها تمثّلت فى القرآن الكريم فى ثمانية وعشرين موضعاً، كما قمت بإحصاء هذه الكلمة فى معجم ألفاظ الحديث النبوى فوجدتها ملأت أعمدة خمس صفحات من هذا المعجم.

القراءة والكتابة:

أما الإجابة عن السؤال حوْل رسم المصحف ما هو؟ فأقول: «عند أهل القراءات: قدرة موصولة بحركات القلم بين الأنامل وفقاً لمذاهب أو لقواعد»(٣).

ومن المعروف أن رسم الكلمات فى القرآن كان غاية ما وصل إليه فن الرسم الإملائى فى هذا العهد، وسجل القرآن الكريم بهذا الرسم وأطلق عليه الرسم العثمانى.

ومازال هذا الرسم سنة متبعة فى مصاحفنا لا تخضع للتعبير أو للتبديل.

ومن ثم قال السيوطى: قال أشهب:« سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكتبة الأولى»(٤).

---

(١) فتح البارى لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى ج ٩ ص٢٢ - المطبعة البهيّة.
(٢) في اللهجات العربية / ٣٩.
(٣) مجلة المجمع العلمى العربي بدمشق ، المجلد ٢٢ ج ١ ص ١٠٦.
(٤) الإتقان ج ٢ ص ١٦٧.

والحقّ الذى يقال فى هـذا المجال: إن رسم المصحف الذى سار عليه عثمان أو بمعنى آخر سار عليه الكتبة فى المصحف العثمانى اصطلاحى يسير على قواعد الكتابة التى كانوا بها يكتبون.

ولما اتخذ المصحف هذا الرسم شعاراً له أصبح وقفاً عليه، وسنة متبعة لا تخالف، ولذلك حكمة، فإن رسوم الهجاء تتغير جرياً على سنة التطور، وتختلف فى تغيرها من زمن إلى زمن، بل من شعب إلى شعب فصيانة لكتاب الله من عبث العابثين، وإغلاقاً لباب التغيير فيه واحداث ما ليس منه أصبح هذا الرسم العثمانى مقدساً لا يمس ولذلك قال الإمام أحمد: يحرم مخالفة خط مصحف عثمان فى واو أوياء أو ألف أو غير ذلك»[1].

وقال البيهقى فى شعب الإيمان: «من كتب مصحفا فينبغى أن يحافظ على الهجاء الذى كتبوا به المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوا شيئاً فإنهم كانوا أكثر علما، وأصدق قلبا ولسانا وأعظم أمانة منا، فلا ينبغى أن نظن بأنفسنا استدراكا عليم»[2].

ومشكلة الرسم الاملائى المستحدث الذى يخالف الرسم العثمانى فى كثير من المواضع لم يقف أمامها علماء الإسلام، مكتوفى الأيدى فقد ذللوا صعوبة الرسم العثمانى بل جعلوه علما يدرس وتؤلف فيه الكتب التى تبين مسالكه وتوضح طرقه.

ومن الكتب التى ألفت فى هذا الفن كتاب «المقنع فى رسوم الأمصار» لأبى عمرو الدّانى، و«عنوان الدليل فى مرسوم التنزيل» لابى العباس المراكشى والقصيدة الرائية الموسومة بالعقيلة للشيخ الشاطبى.

والحق الذى يقال: إن الرسم العثمانى لم يسر على قواعد مطرده فكثير من الكلمات القرآنية رسمت فى موضع برسم خاص، وفى موضع آخر برسم مخالف، وذلك مثل كلمة «لدا» فعن خلف: سمعت الكسائى يقول: «لدا الباب» كتب فى يوسف بألف، واتفقت المصاحف جميعاً على ذلك، واختلفت فى «لدى الحناجر» فى غافر فبعض المصاحف كتبت فيها بالياء وفى بعضها بالألف.

ومن صور الاختلاف: «عما» قال أبو عمرو الدانى:

(١) مفتاح السعادة ج ٢ ص٢٢٥.
(٢) المصدر السابق والصفحة.

كل ما فى كتاب الله عز وجل «عمّا» فهو بغير نون إلا حرفا واحداً فى الأعراف وهو قوله تعالى: «عن ما نهوا عنه» فإنه كتب بالنون.

على أية حال كانت إن الرسم العثمانى له نهجه الخاص، وطريقته المتفردة سواء كان خاضعاً لقواعد معينة أم خارجاً عنها فى بعض المواضع فهو سنة متّبعة، وبذلك وضع الأمر فى نصابه، فكل محاولة تجديد للخروج بهذا الرسم عن تقليده المعروف محاولة مردودة.

الرسم والقراءات القرآنية:

وإذا كان الرسم العثمانى لا يخالف، ولا يصح الخروج عن رسمه فهل هذا يعنى أن هذا الرسم تلزمنا القراءة به، وأنه صورة للكلمات القرآنية المنطوقة، وأنه بهذا الاعتبار يحدد طريقة القراءة أو الأداء كما يحدد طريقة الرسم أو الكتابة؟ ذلك سؤال وارد يتردد فى النفس وللإجابة عنه نقول:

الحق الذى لا مرية فيه أن الرسم غير القراءة لأن القراءة مصدرها الرواية، والرسم مصدره طريقة الكتابة المعروفة إذ ذاك، وبناء على هذا أننا نقرأ الآية وننطق بكلماتها كما رويت لاكما رسمت ولو سرنا فى طريق الرسم وحده لخرجنا بالقرآن عن حقيقته التى نزل بها وترتب على ذلك أننا نقرأ كلمات من القرآن الكريم بطريقة لم ترو عن النبى عليه السلام: كما لو قرأنا اتباعا للرسم: الصلاة والزكاة، والربا لقلنا الصلوة ـ الزكوة ـ الربو مثلاً.

ويطالعنا فى هذا المجال رأى أثاره المستشرق جولد زيهر فى كتابه: «مذاهب التفسير الإسلامى» الذى ترجمه الدكتور المرحوم عبدالحليم النجار يقول هذا المستشرق بصدد قراءات القرآن: «وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربى الذى يقدم هيكله الموسوم مقادير صوتية مختلفة تبعا لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط ـ إلى أن يقول: «وإذاً فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات كانا هما السبب الأول فى نشأة حركة اختلاف القراءات فى نص لم يكن منقوطاً أصلاً أو لم تتحر الدقة فى نقطة أو تحريكه»[1].

(١) مذاهب التفسير الإسلامى ص٨، ٩.

وفى رأيى أن رأى هذا المستشرق جانبه الصواب فى عرض هذه المغالطة التى تنجافى عن الواقع وعن التاريخ.

أما مجافاتها عن الواقع: فإنه لو كانت القراءات ترجع إلى ما ذهب إليه لراعتنا هذه الكثرة الهائلة من القراءات التى يحتملها الرسم والتى لم تثبت أو ترو عن النبى ﷺ.

ذلك لأن الرسم تحتمل الكلمة فيه وبخاصة إذا لم تكن منقوطة أو مجردة من الحركات وجوها عدة من القراءات والقراءات التى بين أيدينا والتى صنفها العلماء ودققوا فى عرضها وتثبتوا من سندها قراءات معروفة، ولها مقاييس مضبوطة وكلّها ترجع إلى الرواية والنقل لا إلى الكتابة والرسم.

وأما مجافاتها عن التاريخ، فإن عثمان رضى الله عنه جرد المصحف من النقط، ليحتمل رسم القراءات المروية، عن رسول الله ﷺ حتى لا يحدده فى قراءة بعينها أو حرف بعينه، وأصحاب رسول الله ﷺ اتفقوا على صنيعة عثمان فى المصحف وبذلك كانت هذه القراءات المتعددة لا ترجع إلى الرسم وإنما مرجعها الأول والأخير إلى السند والرواية.

والذى يدل على بطلان ما ذهب إليه المستشرق أنه لو كان ما ذهب إليه صحيحاً لصحت قراءة حماد الراوية: «وما كان استغفار ابراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها أباه» بالباء الموحدة.

وهذه قراءة منكرة بالاتفاق فليست من السبع ولا الاربع عشرة ولو كان مجرد الخط كافيا لاعتمدت.

ولو صح ما ذهب إليه المستشرق لصحت القراءة التى نسبت إلى حمزة الزيات من أعدائه «ذلك الكتاب لازيت فيه» بدلا من لاريب فيه...

الرسم واللحن:

تطالعنا كتب الرواة والمؤرخين بروايات مؤداها ان الرسم العثمانى وقع فيه لحن أى خطأجعلت أعداء القرآن يتهمونه باللحن والخطأ.

من هذه الروايات مارواه أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه قال سألت عائشة رضى الله عنها عن لحن القرآن عن قوله: «إن هذان لساحران»[1] وعن قوله: «لكن الراسخون فى

(١) سورة طه آية ٦٣.

العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر اولئك نؤتيهم أجراً عظيماً»[1].

وعن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ المائدة/ ٦٩ فقالت: يا ابن أخى: هذا عمل الكتاب أخطئوا فى الكتاب.

ورواية أخرى عن عكرمة قال: لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان رضى الله عنه فوجد فيها حروفا من اللحن، فقال: لا تغيروها فإن العرب ستعربها بالسنتها، لو كان الكاتب من هذيل، والمملى من ثقيف لم يوجد فيه هذه.

ورواية ثالثة: عن ابن الانبارى عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ «والمقيمون الصلاة» ويقول: هو لحن من الكاتب[2].

هذه الروايات راعتنى وراعت السيوطى من قبلى، وهى روايات مشكلة عصيّة، حتى إنه يلمس من كلامه الإنكار عليها، ولا أدل على ذلك من قوله: «كيف يظن بالصحابة أنهم يلحنون فى الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللد، وكيف يظن بهم ذلك ثانيا فى القرآن الذى تلقوه عن النبى ﷺ كما أنزل، وحفظوه وضبطوه، وأتقنوه، ثم كيف يظن بهم ثالثا، اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته.

ثم كيف يظن بهم رابعاً عدم تنبههم ورجوعهم عنه. ثم كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروى بالتواتر خلفا عن سلف. ولم يكتف السيوطى بذلك بل أنكر هذه الروايات فى صراحة ووضوح حيث قال: وهذه الأمور مستحيلة عقلاً، وشرعاً وعادة»[3].

ويعرض صاحب مفتاح السعادة حلولاً عدة لهذه المشكلات ألخصها فيما يأتى:

أولاً: ضعف السند فى حديث عثمان من ناحية، وعدم التصديق منطقياً أن عثمان رضى الله عنه بترك للناس إماماً يقتدون به ثم يترك فيه لحناً لتقيمه العرب بألسنتها من ناحية أخرى.

---

(١) سورة النساء آية ١٦٢.

(٢) انظر هذه النصوص في : مفتاح السعادة ٢/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٣) المصدر نفسه والصفحة.

ثانيا: قد يكون ما ذكره عثمان رضى الله عنه محمولاً على الرمز والإشارة ومواضع الحذف نحو: الكتاب بلا ألف والصبرين فى الصابرين بلا ألف.

ثالثا: قد يكون محمولاً على مخالفة رسم الخط لأن خط المصحف خالف رسم الخط فى كثير من المواضع.

وأجابوا عن حديث عائشة فقالوا: إنه ليس فى اسناده ضعف لأن إسناده صحيح غير أنهم قالوا: إن المراد بالخطأ الخطأ فى اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليهم.

وأجابوا عن حديث سعيد بن جبير أن المراد باللحن القراءة واللغة أى أنها لغة الذى كتبها وقراءته، وفيها قراءة أخرى.

رأى ومناقشة

وفى رأيى أن الحديث الذى روى عن عثمان رضى الله عنه والإجابة عن إشكاله فيه نظر، ذلك لأنا لو سلّمنا بصحة هذا الحديث لما كان هناك إشكال يستلزم هذه الإجابات المتعددة التى لا تقنع، وأيضاً لا تلزم فإن رسم المصحف فى نظرى لم يختلف عن رسم الخط المعهود فى زمنهم، لأنهم كانوا هكذا يكتبون.

وكذلك الإجابة التى تقول: إن الرسم القرآنى خالف رسم الخط فى كثير من المواضع إجابة لا تستند إلى دليل.

وكذلك الإجابة التى تقول: إن عثمان رضى الله عنه رأى فى المصحف شيئاً كتب على لسان غير لسان قريش كالتابوه والنابوت فوعد أنه سيقيم على لسان قريش فإنها لا تقوم على سند أيضاً. لأن القرآن الكريم احتوى على الكثير من لغات العرب غير اللغة القرشية.

وأما إضعاف سند هذا الحديث فإنه اشتهر عن عثمان فى أكثر من رواية مما يدل على أن أصله يكون صحيحاً.

وإذا كان الأمر كذلك فكيف نخرج من هذا الإشكال؟

فى رأيى أن الخروج من هذا الاشكال يقوم على أن عثمان رضى الله عنه حينما قال قوله السابق فإنما أراد أن يعرف الحقيقة التى قدمها سابقاً وهى أن القراءة غير الرسم وأن القراءة مرجعها الرواية والنقل، وأن الرسم قد يختلف مع القراءة فالعبرة حينئذ بالقراءة لا بالرسم.

ومن هنا اطلق عثمان عليها لحنا حينما رأى أن هذه الحروف تختلف عن القراءة، ولم

يهتم بها ثقة منه ان العرب حينما يقرءون لا يقرءون بالرسم وإنما يقرءون بالرواية والنقل ولا أدل على ذلك من قوله: «لو كان المملى من هذيل، والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا»(١).

ذلك لأن النفر الثلاثة الذين املوا القرآن على زيد بن ثابت قرشيون، والقراءات التى رويت عن النبى عليه السلام لم تكن وقفاً على لغة قريش ولهذا كانت هناك قراءات غير قرشية فإذا ما كتبت بلغة قريش أدى ذلك إلى مخالفة الرسم القراءة من أجل هذا ترك عثمان رضى الله عنه المصحف على رسمه تاركا العرب يقرءون بما رووا.

وفى حديث سعيد بن جبير تأكيد لما ذهبت إليه من أن المراد باللحن القراءة واللغة أى أنها لغة الذى كتبها وقراءته وفيها قراءة أخرى وبقى من هذه الروايات المشكلة حديث عائشة.

أقول فى حل إشكال حديثها: لعل عائشة رضى الله عنها لم تكتب مصحفها على العرضة الأخيرة، فلما رأت هذه الآية مختلفة عما فى مصحفها نسبت الخطأ إلى الكاتب.

ودليلى فى هذا ما ذكره ابن أبى داود قال: «أخبرنا هشام عن زيد عن أبى يونس مولى عائشة قال: كتبت لعائشة مصحفها فقالت: إذا مررت بآية الصلاة فلا تكتبها حتى أمليها عليك قال: فأملتها على: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، وصلاة العصر ثم قالت سمعتها من رسول الله ﷺ»(٢).

ويدل على ذلك أيضاً ماروواه ابن أبى حميد قال: «أخبرتنى حميدة قالت: أوصت لنا عائشة رضى الله عنها بمتاعها فكان فى مصحفها: إن الله وملائكته يصلون على النبى والذين يصلون الصفوف الأولى»(٣).

المصحف العثمانى والقراءات.

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا: هل المصحف العثمانى أو المصاحف العثمانية التى أرسلت إلى الأمصار هل هى مشتملة على جميع الأحرف السبعة أى على القراءات الكثيرة المتعددة؟

وللإجابة عن هذا السؤال فإنّ جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين يقررون أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحملها رسمها من الأحرف السبعة فقط

(١) مفتاح السعادة ج ٢ ص٢٧٧.
(٢) المصاحف ٨٤.
(٣) المصدر نفسه والصفحة.

وهى جامعة للعرضة الأخيرة التى عرضها النبى عليه السلام على جبريل عليه السلام، متضمنة لها لم تترك حرفاً منها.

هل الأحرف السبعة هى القراءات السبع المنسوبة إلى سبعة قراء مشهورين؟ ليس الأمر كذلك فالقراء السبعة وهم: نافع ـ ابن كثير ـ أبو عمرو بن العلاء ـ عاصم بن أبى النجود ـ حمزة الزيات ـ الكسائى ـ ابن عامر؟.

اختار ابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤هـ قراءتهم، واطلق على قراءاتهم: القراءات السبع، وألف فى ذلك كتابا سمى كتاب «السبعة فى القراءات»، وقد حققه استاذنا الدكتور شوقى ضيف، ومما نُنبِّه عليه أن لا علاقة مطلقاً بين القراءات السبع التى جمعها ابن مجاهد وبين الأحرف السبعة التى ذكرت فى الحديث الشريف، ولذلك قال ابن الجزرى: «لا يجوز أن يكون المراد من الأحرف السبعة هؤلاء السبعة القراء المشهورين وإن كان يظن بعض الناس لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خُلقوا ولا وجدوا»(١).

هذا وقد أضاف العلماء إلى القراء السبعة ثلاثة قراء آخرين هم ابو جعفر ـ يعقوب ـ خلف، فقد كان لكل واحد منهم قراءة خاصة، وقراءتهم هى القراءات الثلاث المكملة للعشر ـ وهذه القراءات الثلاث دار حولها الجدل هل هى متواترة كالقراءات السبع أو ليست متواترة وقد وصل العلماء فى مجالها إلى أنها قريبة من التواتر وان لم تكن متواترة، وقد ألف فى هذه القراءات العشر الإمام الجزرى كتاباً سماه: «النشر فى القراءات العشر» وهو مطبوع ميسر.

وهناك قراءات أربع زيدت على القراءات العشر، وهى: قراءة ابن محيصن ـ واليزيدى ـ والحسن البصرى ـ والأعمش. وقد ألف فى هذه القراءات الأربع عشرة الأمام الدمياطى كتابا سماه: «إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر».

وقد بين الدمياطى فى مقدمة كتابه السبب الذى حدا به لجمع قراءات هؤلاء القراء الأربعة الزائدين عن العشرة فيقول: وإنما نسبت القراءات اليهم لتصدِّيهم لضبط الحروف، وحفظ شيوخه فيهم، ومع كل واحد منهم فى طبقته ما يبلغها عدد التواتر، وما عدا هذه

(١) النشر ج ١ ص٢٤.

القراءات الأربع عشرة يعتبر شاذاً، والشذوذ جاء من جهة الانحراف عن أركان أو مقاييس القراءة الصحيحة وهى مقاييس قد وضعها العلماء فى وقت مبكر لخصها ابن الجزرى بقوله:

«كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت احد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن الكريم سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة ام عمن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف إلى الخلف»[1].

وبعد، فلعلى بهذا قد أكون استوعبت الخطوط العريضة التى رسمتها لهذا البحث، وأقول عريضة لأن هناك تحليلات لقضايا متعددة تبرز من داخل هذه الخطوط، وتلح على الباحث أن يتناولها ولكن مساحة البحث لا تسمح، ومن أراد المزيد من هذه القضايا ففى مقدمة معجم القراءات الكثير منها وفيه الإجابة عن معظم التساولات.

***

(١) النشر جـ ١ ص٩.